

## خاتمة:

إن العديد من البلدان التي خاضت تجربة التحول والانتقال من النظام الأحادي إلى النظام التعددي الديمقراطي اقتضى الأمر المرور بمراحل انتقالية وقيام مؤسسات انتقالية تصهر على إنجاح هذا الانتقال وفي الكثير من هذه البلدان اعترضت سبيل هذا التحول صعوبات ومشاكل وفي الجزائر تجاوز الأمر حدود الصعوبات والعراقيل المحتملة والمتوقعة وشهد الوضع بعدا خطيرا وغير مألوف فعوض التحول نهائيا إلى مرحلة التعددية بانتخاب مؤسسات الدولة في ظل دستور 1989 وإحداث قطيعة مع النظام السابق، تعثر المسار وانتهى إلى فتح المجال أمام مرحلة انتقالية جديدة تعمل من أجل الرجوع إلى نقطة البداية، فباستقالة رئيس الجمهورية في 11 جانفي 1992 المقترنة بحل المجلس الشعبي الوطني تكون المؤسسات العليا في الدولة قد سقطت في آن واحد.

أمام هذا الفراغ المؤسساتي المتزامن مع ظروف سياسية صعبة تمثلت في تعثر المسار الديمقراطي خاصة بعد وقف المسار الانتخابي، وفي غياب معالجة واضحة وصريحة في الدستور لهذا الشغور اضطلع المجلس الأعلى للأمن وتحت مبرر استمرارية الدولة بدور استثنائي خارج الإطار الدستوري ويكون بذلك أول مؤسسات المرحلة الانتقالية من خلال دوره التأسيسي حيث تم الإعلان في هذا الإطار على إقامة مجلس أعلى للدولة خلفا لرئيس الجمهورية المستقيل ويتمتع بجميع صلاحيات هذا الأخير الدستورية، وفي غياب البرلمان المحل مارس المجلس الأعلى للدولة التشريع بواسطة مراسيم تشريعية وبذلك يكون المجلس الأعلى للدولة المؤسسة الانتقالية العليا والمحورية في آن واحد وإلى جانبه تم إنشاء هيئة المجلس الاستشاري الوطني كهيئة مساعدة له وبصلاحيات محدودة.

لقد ألقت المرحلة الانتقالية في بدايتها بضلالها الكثيفة على المؤسسات القائمة وعلى جميع المستويات، فالسلطة القضائية تأثرت بشكل واضح خاصة بعد صدور المراسيم المتعلقة بمكافحة التخريب والإرهاب وتعديل القانون الأساسي للقضاء، والمجلس الدستوري لم يحرك

ساكنا على مدى أربع سنوات أي من بيان جانفي 1992 إلى بيان جويلية 1995 حيث وجد نفسه يتحرك ذاتيا ودون إخطاره.

وإذا كانت مؤسسات المرحلة الانتقالية في طبعها الأولى قد أخفقت في العودة إلى حياة المؤسسات والنظام الدستوري كما كان مقررا فإنها فتحت المجال والطريق إلى مرحلة انتقالية جديدة بدأت بعد ندوة الوفاق الوطني وصدر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني، التي حددت مدة المرحلة، وأهدافها. وتنظيمها وجاءت بمؤسسات انتقالية جديدة تمثلت في رئاسة الدولة الحكومة والمجلس الوطني الانتقالي استطاعت هذه المؤسسات تهيئة الظروف ووضع الترتيبات حيث تم الشروع في المسار الانتخابي بانتخاب رئيس الجمهورية سنة 1995 أولا، ومواصلة الحوار من خلال مذكرة الرئاسة لأطراف الحوار والتي تبني الإشراف عليها رئيس منتخب يملك من الشرعية ما يؤهله لإنجاح هذا الحوار وهو ما أدى إلى اختفاء المؤسسات الانتقالية والخروج من هذه المرحلة والعودة إلى الحياة الدستورية .

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة :

1- أن مؤسسات المرحلة الانتقالية 1992-1995 كانت مؤسسات أزمة نشأت في أعقاب أزمة مؤسسات وهذه الأزمة المؤسساتية كانت نتيجة الثغرات في النصوص القانونية والدستورية وهو ما أدى في غالب الأحيان إلى حالة الانغلاق والانسداد السياسي وهي الحالة التي لم يتم معالجتها بكيفية صحيحة وفعالة خلال التجربة الجزائرية المتنوعة، بوضع آليات تمكن من تخطي هذا الانسداد وتجنب انهيار المؤسسات حيث بينت التجربة أنه في كل حالة انغلاق وانسداد يتولد الانفجار وهو ما يؤثر سلبا على النظام المؤسساتي ويؤدي غالبا إلى الدخول في مرحلة انتقالية.

2- كان قيام مؤسسات المرحلة الانتقالية 1992/1995 يهدف إلى استمرارية الدولة وهو أمر ضروري وطبيعي في حال الأزمات ، وكان على هذه المؤسسات العمل على العودة إلى الحياة الدستورية في أقرب وقت وبأقل التكاليف خاصة وأن هذه المرحلة الانتقالية جاءت في عهد التعددية حيث كان يفترض تخطي الأزمة الدستورية والمؤسساتية في آجال لا تتعدى السنتين

إلا أن الأمر تطلب حوالي ستة سنوات وهو ما يفسر عدم فعالية هذه المؤسسات التي تحولت من مؤسسات تعمل على حل الأزمة إلى مؤسسات تدير الأزمة في بعض الأحيان حتى وإن كانت الظروف صعبة على الصعيدين السياسي والأمني.

3- على الرغم من أن مؤسسات المرحلة الانتقالية 1995/1992 استمرت وقتا كافيا سمح لها بمعالجة نقاط الضعف خلال التجربة السابقة حيث تم في هذا الإطار وضع ترتيبات جديدة تمثلت في إعادة النظر في جملة من القوانين الأساسية ثم تعديل الدستور في إطار تصحيح ومواصلة المسار الديمقراطي على أسس صحيحة، ثم إتمام المسار الانتخابي.

إن هذا كله لم يحدث أي تغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وفي توازن السلطات الذي بقي دائما لصالح رئيس الجمهورية وربما بشكل أقوى مما كان عليه، كما لم يحدث قيام مؤسسات تشريعية جديدة أي تأثير بل أن هناك الكثير من رجال السياسة والقانون من دعا صراحة إلى عدم جدوى قيام مثل هذه المؤسسات، إضافة إلى ذلك فإن ذات العنصر البشري الذي سير مؤسسات المرحلة الانتقالية عاد لتسيير مؤسسات المرحلة الدستورية، وبذلك فانه لا يمكن القول بحدوث قطيعة بمعناها الحقيقي .

لكن مع هذا كله ومن باب الإنصاف فان مؤسسات المرحلة الانتقالية خلال المرحلة 1995/1992 كانت قد تحملت عبئا ثقيلا ناتجا عن تراكمات التجربة السابقة، وعمق ذلك الأزمة الأمنية التي كادت أن تعصف بكيان الدولة.

إن بناء دولة المؤسسات ليست مسألة نصوص قانونية أو دستورية بقدر ما هو نظام متكامل ومتناسق يقوم على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للبلاد، ويأخذ بعين الاعتبار ما هو صالح من تجارب الآخرين، ويملك هذا النظام من الوسائل والميكانيزمات ما يجعله يتطور باستمرار، وأملنا أن تصل الجزائر إلى هذا المستوى مستفيدة في ذلك من تجربتها المتنوعة والثرية.